﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٠﴾ [الشّورى: 40]

❁ مناسبةُ الآية لما قبلَها:

الانتِصارُ يَجِبُ أن يكونَ مُقَيَّدًا بالمِثْلِ؛ لأنَّ ذلك هو العدل

لَمّا قال اللّهُ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾؛ أردَفَهُ بما يدُلُّ على أنَّ ذلك الانتِصارَ يَجِبُ أن يكونَ مُقَيَّدًا بالمِثْلِ؛ فإنَّ النُّقصانَ حَيفٌ، والزِّيادةَ ظُلمٌ، والتَّساويَ هو العَدلُ، وبه قامت السَّماواتُ والأرضُ؛ فلهذا السَّبَبِ قال: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾[1]، فبعد أن مدَحَهم بقوَّتهم على الانتصار لنفوسِهم وتقاضيهم منها ذلك، حتّى إذا قَدَروا على مَن بغى عليهم، وتمكَّنوا من استيفاءِ ما لهم عليه؛ ندبهم إلى الخُلُقِ الشَّريف من العفو والصَّفح، فقال: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَدات:

1) ﴿سَيِّئَةٖ﴾: المعنى العامُّ للسّوءِ ما يحصلُ للإنسانِ من الغمِّ والهمِّ من أمورِ الدُّنيا والآخرةِ، وما يعرضُ له من الأمورِ النَّفسيَّةِ، كفقدِ المالِ والجاهِ وغيرِه[3]، "والسّوءُ نعتٌ لكلِّ شيءٍ رديء، والسّوء: اسمٌ جامعٌ للآفاتِ والدّاءِ"[4]، والسَّيِّئَةُ من بابِ القُبحِ، تقولُ: رجلٌ أسوأُ، أي: قبيحٌ، وامرأةٌ سوْءاءُ، أي: قبيحةٌ، ولذلكَ سُمِّيَتِ السَّيِّئَةُ سيِّئَةً[5].

2) ﴿عَفَا﴾: فعلٌ ماضٍ من العفو، وقد سبقَ بيانُ معناه اللُّغويِّ،

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 604.
(2) ابن القيّم، مصباح التّفاسير: 15/ 231.
(3) الرّاغب، المفردات: (سوأ).
(4) الخليل، العين: (سوأ).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سوء).

والمراد هنا: فمن عفا عمَّن أساءَ إليه إساءَته إليه، فغفرها له، ولم يعاقبه بها، وهو على عقوبته عليها قادرٌ؛ ابتغاءَ وجه اللّه[1].

3) ﴿وَأَصْلَحَ﴾: أصلُ (صلح) يَدُلُّ على خِلافِ الفَسادِ[2]، وقد أصلَحَ الشَّيءَ بعدَ فَسادِه: أقامَه، ومن المجاز: أصلَحَ إليه: أحسَن، والصّالحُ: الَّذي يُؤَدِّي إلَى اللّه ﷻ ما افترضَ عَليه، ويُؤَدِّي إلى النّاس حُقوقِهم، والمُصْلحُ: المُقِيمُ على الإيمان، المُؤَدِّي فَرائِضَه اعتقادًا وعَملًا[3]، ومعنى ﴿وَأَصْلَحَ﴾ في الآية: أصلحَ بينَه وبين ظالمه العفو[4].

4) ﴿فَأَجْرُهُۥ﴾: أصلُ (أجر) الكراءُ على العَمَلِ[5]، ومنه سُمِّيَ الثَّوابُ أجْرًا؛ لأنَّ اللّهَ يَجزِي العَبدَ عليه[6]، ومعنى ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾، أي: ونَصْرُهُ على ظالِمِهِ مَوكولٌ إلى اللّه، فَيُؤْجِرُ الَّذينَ عَفَوا، ويَنتَصِرُ لَهُم على الباغِينَ[7]، وسيعطيه ﷻ من الثَّواب ما لا يعلمهُ إلّا هو سبحانه[8].

❁ المعنى الإجماليُّ:

يقولُ تعالى آمِرًا بالعدل في العقوبة، ومُرغِّبًا في العَفوِ والصَّفحِ: وجَزاءُ سَيِّئَةِ المُسيءِ عُقوبتُه بمِثلِ جِنايتِه، بلا زِيادةٍ، فمَن عفا عمَّن أساءَ إليه، وأصلَحَ؛ فأجرُه على اللّه، إنَّ اللّهَ لا يُحِبُّ الَّذين يَعتَدونَ على النّاسِ، فيَظلِمونَهم ابتِداءً، أو يُجاوِزونَ الحَدَّ في الاقتِصاصِ مِمَّن ظَلَمَهم.

تحديدُ الانتصار، والتَّرغيبُ في العَفوِ والصَّفحِ، وذَمُّ الظُّلم

(1) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 21/ 458.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (صلح).
(3) ابن سيده، المحكم، والزّبيديّ، تاج العروس: (صلح).
(4) البغويّ، معالم التّنزيل: 4/ 151.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أجر).
(6) الرّاغب، المفردات: (أجر).
(7) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 116.
(8) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 13/ 43.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

بلاغةُ الاعتراضِ بهذه الآية بين السّابق واللّاحق:

في الاعـتراضِ تَحديدٌ للانتصارِ وتـرغـيـبٌ في العفوِ

ثَلاثُ جُملٍ معترضةٍ، الواحدةُ تِلْوَ الأُخرى بَيْنَ جُملةِ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ﴾، وجُملةِ: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ﴾، وفائدةُ هذا الاعتراضِ تَحديدُ الانتصارِ، والتَّرغيبُ في العفْوِ، ثمَّ ذَمُّ الظُّلمِ والاعتداءِ[1].

دلالةُ الواو في: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ﴾:

الانتِصارُ يَجِبُ أن يكونَ مُقَيَّدًا بالمِثْلِ دونَ زيادة أو نقصان

الواو في قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ﴾ عاطفةٌ[2]، والمعطوف عليه ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾؛ إذ أفادَ هذا العطفُ أنَّ الانتِصارَ يَجِبُ أن يكونَ مُقَيَّدًا بالمِثْلِ دونَ زيادة أو نقصان، وهذا هو العدل.

سرُّ التَّعبير بـ(جزاء) دون عقاب:

العـقـوبـةُ في المجازاة يجبُ ألّا تـزيـدَ عليها في عـينٍ ولا معنًى أصلًا

آثَرَ البيانُ الحكيمُ لفظَ الجزاءِ دونَ العقاب في قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾؛ لِما في معنى الجزاء من الدَّلالة على العدلِ في العقوبة بمقابلة السَّيِّئة بالعقوبة وقيام العقوبة مقامها، مع الغناءِ والكفايةِ[3]، وهذا لا يدلُّ عليه لفظُ العقاب، كما أنَّ الجزاء أعمُّ من العقاب، فالجزاءُ يكون ثوابًا، ويكون عقابًا؛ إذ هو ما فيه الكفاية من المقابلة إن خيرًا؛ فخير، وإن شرًّا؛ فشَرٌّ، أي: يكون منفعةً، ويكون مضرَّةً كالجزاء على الشَّرِّ[4]، وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّ البادئَ هو الَّذي فعلَهُ لنفسه، فإنَّ الأفعالَ مستتبعةٌ لأجزيتِها حَتمًا، إن خيرًا؛ فخيرٌ، وإن شرًّا؛ فشَرٌّ، بينما العقابُ يختصُّ بالعذابِ[5]،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 114.
(2) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 9/ 44.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جزي).
(4) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 301، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ، وابن منظور، لسان العرب: (جزي).
(5) الرّاغب، المفردات: (عقب).

فإنْ قوبلَتِ السَّيِّئةُ بمثلها من الشَّرِّ، فهو جزاءُ العدل، وإن قوبلت بمثلها من الخير؛ فهو العفو والإحسان، وفي هذا إشارةٌ إلى ما جاء من قوله تعالى بعدَه: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾.

سرُّ التَّعبير بالجملة الاسميَّة ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ﴾ دون الفعليَّة (يُجزى):

وجوبُ العدل في الجزاء، وعدم الاعتداء قانونٌ إلهيٌّ ثابت

عبَّر البيانُ الحكيمُ بالجملة الاسميَّة دونَ الفعليَّة في قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَاۖ﴾؛ للمبالغة في بيانِ عدلِ الله سبحانه، بأن جعلَ جزاءَ كلِّ سيِّئةٍ بمثلها لا أكثر ولا زيادةَ عليها، وللدَّلالة على أنَّ وجوبَ العَدلِ في الجزاءِ وعَدَمَ الاعتداءِ فيه قانونٌ إلهيٌّ ثابتٌ.

دلالةُ حَذْفِ موصوفِ ﴿سَيِّئَةٍ﴾ في: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ﴾:

العدلُ مطلوبٌ في جزاء كلِّ إساءة مهما كانت

﴿سَيِّئَةٍ﴾ صِفةٌ لمَحذوفٍ، أي: فِعلةٍ تَسوءُ مَن عومِلَ بها، على وزْن (فَيْعِلَة)؛ مُبالَغةً في الوصفِ، أي: إنَّ المُجازِيَ يُجازي مَن فعَلَ معه فِعلةً تَسوؤُه بفِعلةٍ سيِّئةٍ مِثلِ فِعْلتِه في السّوءِ[1]، وقد حُذِف الموصوفُ للإيجاز، فهو مفهوم من السّياق، وكذلك لتوسيع المعنى وتعميم الحُكم؛ ليشملَ كلَّ أنواعِ الإساءةِ سواءٌ كانت قولًا أم فعلًا أم غيرَ ذلك، وهذا يتناسبُ مع مقامِ العدل المطلوب في الآية.

بلاغةُ التَّعبيرِ بالمشاكلة ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَاۖ﴾:

في إبرازِ العقوبة في صورةِ السَّيِّئة تنفيرٌ من ارتكابها في حقِّ الغير

سمّى البيانُ القرآنيُّ العقابَ ﴿سَيِّئَةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَاۖ﴾، فلم يقل: (وجزاءُ سيِّئة عقابٌ مثله)؛ لأنَّها تسوءُ من تنزلُ به، أي: وإن كان الانتصارُ من الخصالِ الحميدة إلّا أنَّه في نفسه إساءةٌ إلى الغير، وبذلك روعيَ المعنى اللُّغويُّ[2]، أو أنَّه لَمّا جُعِل أحدُهما في مقابلة الآخر على سبيلِ المجاز المرسل بعلاقة السَّببيَّة - إذ إنَّ المعنى الأصليَّ للفظ سببٌ في المعنى المراد، وهو المجازاة -

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 115.

(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 229، وحاشيتا القونوي وابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 17/ 254.

أُطلِقَ اسمُ أحدِهما على الآخر[1]، أي: هو جِناسُ المُزاوَجةِ اللَّفظيُّ، فإنَّ السَّيِّئةَ الثّانيةَ ليْسَت بسَيِّئةٍ، وإنَّما هي مُجازاةٌ عن السَّيِّئةِ، سُمِّيتْ باسمِها؛ لِقَصْدِ المزاوَجةِ والمشاكلة[2]، وفي كلا الأمرين أثرٌ نفسيٌّ في التَّخويف من السَّيِّئة؛ حتّى لا يحلَّ مثلُها بالفاعل ممّا يسوؤه، وتهكُّمٌ واستهزاءٌ بفاعل السَّيِّئة، فإنَّ "البادئَ هو الَّذي فعلَهُ لنفسه، فإنَّ الأفعالَ مستتبعةٌ لأجزيتها حتمًا، إن خيرًا؛ فخيرٌ، وإنْ شرًّا؛ فشرٌّ"[3]، ففي التَّعبير بالسَّيِّئة "رعايةٌ لحقيقة اللَّفظ، وإشارةٌ إلى أنَّ الانتصارَ مع كونه محمودًا، إنَّما يحمدُ بشرط رعاية المماثلة، وهي عَسِرةٌ، ففي مساقها حثٌّ على العفو من طريق الاحتياط"[4].

بلاغةُ التَّهذيبِ في قوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾:

التزامُ الأدبِ مع اللهِ سُبحانَه في إسنادِ فِعلِ الإساءةِ إليه

في قولِه تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ بَلاغةُ التَّهذيبِ؛ فإنَّها سَلِمَتْ مِن المحذورِ الَّذي يَقتضي تَهذيبَها، فإنَّها عدلَتْ عن إسنادِ الإساءةِ إلى اللهِ؛ أدبًا معه سبحانه، فأتَى النَّظمُ على مُقتضَى البلاغةِ مِن مَجيءِ تَجنيسِ الازدواجِ فيه على وجْهِه مِن غيرِ تَغييرٍ؛ إذ لا ضَرورةَ تدعو إلى تَغييرِه[5].

الغرضُ من تنكير (سيئة) في الموضعين:

جزاءُ كلِّ سيِّئةٍ سيِّئةٌ مثلُها في النَّوعِ والعددِ والمقدارِ والكيفيَّة

نكَّر البيانُ الإلهيُّ لفظَ السَّيِّئة في الموضعين من قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾؛ لإفادة العموم والإبهام مع الأفراد في الأولى، أي: جزاءُ كلِّ سيِّئة، ولإفادة النَّوعيَّة مع الأفراد؛ لأنَّ المعنى: وجزاء سيِّئة - أيِّ سيِّئةٍ - سيِّئةٌ مثلُها في النَّوع والعدد، فلا ينبغي لمن يُرِدِ الاقتصاصَ لنفسه أن يتجاوز في المقدار أو الكيفيَّة، وإلّا كان

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 605.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 1/ 196، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 9/ 45.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 34.
(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 13/ 47.
(5) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 9/ 45.

ذلك ظلمًا يأباهُ الشَّرع، قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [غافر: 40][1].

دلالةُ الإضمار في: ﴿مِّثْلُهَا﴾:

الجـزاءُ يُـقاسُ عـلى مـثـلِ الإسـاءة، وهذا هو مبدأُ العدل

الضَّمير (ها) في ﴿مِّثْلُهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثْلُهَا﴾ يعودُ إلى السَّيِّئة الأولى لا الثّانية، وهذا مفهومٌ من السّياق؛ إذِ الجزاءُ يُقاس على نفسِ الإساءة، لا على غيرها، فيكون في هذا الإضمار إيجازٌ يدلُّ على بلاغةٍ قرآنيَّةٍ، ودلالةٌ على الانطلاقِ يكون في الجزاء من المماثلة للإساءة، وهذا هو مبدأ العدل.

معنى الفاء ودلالتُها في: ﴿فَمَنْ عَفَا﴾:

الأمـرُ بـالـعـدل في الانـتـصـار تفرَّعَ عنه العفوُ والإصلاح

الفاءُ في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ﴾ تفريعيَّة، والجملة تفريعٌ على جملة: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثْلُهَا﴾، وهو قرينةٌ تدلُّ على انتقالٍ من الإذن في الانتصار من أعداءِ الدّين إلى تحديدِ إجرائه بين الأُمَّة؛ لأنَّه سمّى تركَ الانتصارِ عفوًا وإصلاحًا، ولا عفوَ ولا إصلاح مع أهل الشِّرك، ويُؤكِّد ذلك قرينةٌ أخرى، وهي: الوعدُ بأجرٍ من الله على ذلك العفو، ولا يكون على الإصلاح مع أهلِ الشِّرك أجر[2].

سرُّ التَّعبيرِ بـ(مَنْ) دون (الذي):

العـفـوُ اخـتـيـارٌ ولـيـس وصـفًـا دائمًا

التَّعبيرُ بـ(مَنْ) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ دون (الذي) أنسبُ وأبلغُ في المعاني، وأدلُّ على المراد؛ لأنَّ (مَن) تدلُّ على الشَّرطيَّة والجزاءِ بشكل أوضح، فقد ربطَتْ في الآية بين العفو والأجر برباطٍ شَرْطيٍّ، وبيَّنت أنَّ مِن اختار العفوَ؛ فقد ترتَّب على هذا الاختيارِ الأجرُ العظيم من الله، أمّا لو قيل: (فالذي عفا، وأصلح؛ فأجره على الله)؛ لخفتَتْ دلالةُ الشَّرطِ

(1) صلاح حبيب سليمان، من أسرار التّعريف والتّنكير في سورة الشّورى، ص: 291.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 114، والآلوسيّ، روح المعاني: 13/ 48.

والجزاء، ولدلَّت على الوصف المطلق، فكان استخدام (مَن) لإظهار أنَّ العفو اختيارٌ، وليس وصفًا دائمًا.

دلالةُ العطف في: ﴿وَأَصۡلَحَ﴾:

في قوله تعالى: ﴿فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ عطفَ الإصلاحَ على العفو؛ للدَّلالة على أنَّه لا بدَّ من اجتماعِ الإصلاح مع العفو حتّى ينالَ الأجرَ العظيم من الله تعالى، أي: إن عفوتم، وأصلحتم في العفو؛ فأجرُكم على الله؛ إذ ليس كلُّ عفوٍ محمودًا، فإنَّ العفو دون إصلاح قد يُفسدهُ الطَّرف الآخر بالاستمرار في الظُّلم، فلا بدَّ من العفو الَّذي يحفظُ المجتمع، ويحمي الحقوق من استهانةِ الظّالم بحقوق الآخرين.

العفو دون إصلاح قد يُفسده الطَّرفُ الآخر بالاستمرار في الظُّلم

دلالةُ التَّعبير بصيغة الماضي في: ﴿عَفَا وَأَصۡلَحَ﴾ دون المضارع:

التَّعبيرُ بصيغة الفعل الماضي في قوله: ﴿فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ﴾؛ للدَّلالةِ على تحقُّقِ العفو والإصلاح ووقوعهما، وتأكُّد هذا الوقوع، وكأنَّ اللّهَ يخبرنا بأنَّ هناك من سيعفو، ويصلح حتمًا، ممّا يُعطي طمأنينةً بأنَّ العفو والإصلاح موجودٌ في المجتمع، بينما المضارع يفيدُ الاحتمالَ، كما أنَّ الشَّرطَ مع الماضي يُعطي قوَّةً في الرَّبط؛ فيفيد أنَّ الأجرَ ملازمٌ للعفو والإصلاح - لا محالةَ - ومترتِّب عليهما، ممّا يعطي ثقةً بالنَّتيجة.

العفو والإصلاحُ واقعٌ متحقّقٌ، والأجرُ مترتّبٌ على وقوعهما

إيثارُ التَّعبير بـ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ دون غيره من الألفاظ:

عبَّر النَّظم الحكيمُ بلفظِ الإصلاح في قوله تعالى: ﴿فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ﴾، دونَ قوله مثلًا: (فمن عفا، وأحسن، أو سامح)؛ لمناسبة لفظ الإصلاح للسّياق، ولاتِّساع دلالته وشموله، ولكونه أعمقَ وأبلغ؛ فالإصلاحُ خِلاف الفسادِ[1]، وهو يشملُ القولَ والعملَ وفق ما يرضاه

القرآنُ يريدُ مجتمعًا مُصْلَحًا خاليًا من الفساد، لا مجرَّدَ أفراد متسامحين

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (صلح).

الشَّرع، وما هو خيرٌ وصواب، وذلك من خلال إصلاحِ العلاقة مع الظّالم بِوُدِّه والإحسان إليه بالعفو، وإصلاحِ النَّفس بالتَّخلُّص من الحقد على الظّالم، وإصلاحِ المجتمع بمَنعِ الظُّلم وتخليصه من الفساد، وبضمان عدمِ تكراره في المستقبل، فالتَّعبيرُ بالإصلاح شَمِلَ البُعدَ الفرديَّ والاجتماعيَّ، وربطَ بين العفو ونتيجته والغايةِ منه، فالقرآنُ يريد مجتمعًا مُصْلحًا خاليًا من الفساد، لا مجرَّدَ أفرادٍ متسامحين.

الغرضُ من حذف متعلّق الفعل (أَصْلَحَ):

أجـرٌ عظيم لمن عفا، وأصلحَ كلَّ ما فيه فساد

الفعل (أَصْلَحَ) من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ متعدٍّ لم يُذْكَر مفعولُهُ؛ لدلالة السّياق عليه، ولإرادة العموم، أي: ليشملَ كلَّ أنواعِ الإصلاح، والتَّقدير: فمن عفا، وأصلح بين النّاس في العَفْوِ، وأصلح لنفسه، وأصلح بينه وبين خصمه بالعفو والإغضاء[1].

سِرُّ تعقيب: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ﴾، بقوله: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ﴾:

سلوكُ الانتصارِ غيرُ مأمونِ العِثارِ، بينما العفوُ مأمونُ العِثار محمودٌ في الدّارين

عقَّبَ البيانُ الإلهيُّ على مجازاة السَّيِّئة بالسَّيِّئة: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾، بقوله: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ﴾؛ لأنَّ تحقُّق المثليَّةِ من العبد الملزوم للعجز لا يكادُ يوجد، فتسبَّبَ ذِكْرُ العفوِ بإسقاط حقِّه كلِّه أو بالنَّقص عنه؛ لتتحقَّقَ البراءةُ ممّا حَرَم من المجاوزة؛ لأنَّ سلوك الانتصار غيرُ مأمون العِثار، بينما مَن عفا، وأصلح؛ فهو سالكُ الطَّريق المأمونِ العِثار المحمودِ في الدّارين، فيكون في هذا التَّعقيب حثٌّ وتنبيهٌ على أنَّه وإنْ كان سلوكًا لطريقِ الاحتياط، فإنَّه يتضمَّنُ مع ذلك إصلاحَ ذاتِ البين المحمود؛ ليكون زيادةَ تحريضٍ عليه[2]، ولأنَّ "في التَّرغيب في عفوِ المظلوم عن ظالمه حِفظَ آصِرة

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 607، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 16/ 40، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 336.

(2) الآلوسيّ، روح البيان: 13/ 47، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 336.

الأُخوَّة الإسلاميَّة بين المظلوم وظالمه؛ كيلا تنثَلِم في آحاد جزئيّاتِها، بل تزداد بالعفو متانة"[1].

معنى الفاء ودلالتُها في: ﴿فَأَجۡرُهُۥ﴾:

الفاءُ في قوله تعالى: ﴿فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ رابطةٌ لجواب الشَّرط، تُفيد أنَّ هذا الأجرَ العظيم من الله مترتِّبٌ على العفو والإصلاح، أي: من عفا، وأصلح؛ استحقَّ الأجرَ العظيم من الله - لا محالةَ - وبدون تأخُّر.

الأجرُ العظيمُ من الله مترتِّبٌ على العفو والإصلاح

سِرُّ التَّعبير بالاسميَّة (أجْرُهُ)، وبيانُ غرضِ الإضافة:

عبَّر البيانُ الحكيمُ بالاسميَّة في قوله تعالى: ﴿فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ - دونَ الفعل الَّذي يدلُّ على التَّجدُّد والحدوث، فلم يقل: (فيثيبه الله، أو يؤجره الله) - للمبالغة في بيانِ ثباتِ واستمرارِ وعدِ الله في إعطاء الأجر لمن عفا، وأصلح، وأنَّه حقيقةٌ ثابتة، وقانونٌ إلهيٌّ لا يتغيَّر، وفي هذا تأكيدٌ لضمان الأجر، وإظهارٌ لعظمة المتكفِّل سبحانه، وشعورٌ بطمأنينة المؤمن بالوعد، وهذا من عظيم كرم الله سبحانه وفضله، وفي إضافة الأجر إلى ضمير من عفا، وأصلح ﴿فَأَجۡرُهُۥ﴾، دلالةٌ على الاختصاص، وكأنَّ الأجر صار من مختصّاته الَّتي في حيازته، وحقٌّ له على الله أن يعطيَه إيّاه.

ثبوتُ أجرِ من عفا وأصلح، واختصاصُه به

سرُّ التَّعبير بحرف الاستعلاء ﴿عَلَى﴾:

في التَّعبير بحرف الجرِّ ﴿عَلَى﴾ في قوله تعالى: ﴿فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾، دلالةٌ على العُلوِّ والتَّفضُّل، وتأكيدِ تحقيق الوعد، فاللهُ هو العالي الَّذي وعد بأن يعطيَ الأجرَ لمن يعفو، ويصلح، تفضُّلًا منه وتكرُّمًا، فقولُه: ﴿عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ كأنَّه وثيقةٌ وضمانٌ لهذا الأجر، وفي هذا ترغيبٌ بالعفو والإصلاح، من خلال تأكيدِ تحقُّق الأجر الجزيل من الله على هذا العفو.

من عفا وأصلحَ؛ حُقَّ له الأجرُ الجزيل من الله تفضُّلًا وكرمًا منه سبحانه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 116.

دلالةُ الإبهامِ في عدم تعيين الأجر في قوله: ﴿فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾:

الأجـرُ مـن الله عظيمُ الشَّأن، لا يُدرِكُ كنهَهُ إلّا الله

في قوله تعالى: ﴿فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ دون تعيين الأجر، وعَدٌّ مُبهمٌ لا يقاسُ أمرُه في التَّعظيم، مُنبِئٌ عن عظم شأنِ الموعودِ وخُروجِه عن الحَدِّ المعهودِ[1]، وأنَّه بالقدر الَّذي لا يُدرِكُ أحدٌ - غير الله تعالى - كُنْهَهُ؛ لأنَّه من الله العظيم الكريم سبحانه، المُعطِي المثيب المتفضِّل على عباده، "المُحيطِ بجميع صفات الكمال، فهو يعطيه على حسب ما يقتضيه مفهومُ هذا الاسمِ الأعظم"[2]، وفي إبهام الأجر زيادةٌ في التَّرغيب بالعفو.

سرُّ فصلِ جُملة: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

تعليلٌ يُحذِّر من الظُّلم لمَن بغى، ولمَن عاقب على البغي

فَصَلَ القرآنُ جملة: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ عمّا قبلها؛ لكونها جاءت في مَوضعِ العِلَّةِ لِكلامٍ مَحذوفٍ، دلَّ عليه السِّياقُ، فيُقدَّرُ، أي: فيأجُر الَّذين عَفَوا، ويَنتصِرُ لهم على الباغينَ؛ لأنَّه لا يُحِبُّ الظّالمينَ، ويَجوزُ أيضًا أن يكونَ التَّعليلُ مُنْصرِفًا لمفهوم جُملة: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾، أي: دونَ تَجاوُزِ المماثَلةِ في الجزاءِ، فيكونُ ما صدقَ الظّالمينَ: الذين يَتجاوَزونَ الحَدَّ في العُقوبةِ من المؤمنينَ، على أن يكونَ تَحذيرًا من مُجاوَزةِ الحَدِّ[3]، وفي هذا تَهذيبٌ، فإنَّ الانتصارَ لا يَكادُ يُؤمَنُ فيه تَجاوُزُ السَّيِّئةِ والاعتداءُ، خُصوصًا في حالةِ الفوَرانِ والغَلَيانِ والتهابِ الحَميَّةِ، ولهذا ندبَ إلى العفو بعد المدح بالانتصار؛ مُبيِّنًا أنَّ علَّته كراهةُ أن يوضَع شيءٌ في غير محلِّه؛ لأنَّه لا يعلم المماثلة في ذلك إلّا الله، فذكر أنَّه لا يحبُّ الظّالمين؛ للتَّأكيد على كَفِّ النَّفس لما لها من عِظَم الاسترسال في الانتصار، وفي هذا جَوابٌ لمَن يَتساءلُ: ما معنى ذِكرِ الظُّلمِ عَقِبَ العفوِ، معَ أنَّ الانتصارَ ليس بظُلمٍ[4].

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 607، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 35.

(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 336.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 116.

(4) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 607، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 337، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 9/ 46.

سرُّ التَّعبيرِ بالإضمار ﴿إِنَّهُۥ﴾ دون قوله: (إنَّ الله):

في الإضمار إيجازٌ بلاغيٌّ، وإظهارٌ للعظَمةِ والهيبة الإلهيَّة

أضمرَ البيانُ القرآنيُّ الاسمَ الجليل في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ولم يقل: (إنّ الله لا يحبّ الظالمين)؛ للإيجاز البلاغيِّ؛ لأنَّ الضَّميرَ في ﴿إِنَّهُۥ﴾ عائدٌ على ﴿ٱللَّهِۚ﴾ الَّذي ذُكِر قبلَه مباشرةً في قوله: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، فلا حاجةَ إلى ذِكره صريحًا، وأيضًا لإظهار العظَمة والهيبة الإلهيَّة، فالإشارةُ إلى الذّاتِ الإلهيَّة دون حاجةٍ إلى التَّصريح كنايةٌ عن عُلوِّ مقامِه وعظيم شأنه سبحانه، وفي الإضمار كذلك إشارةٌ إلى أنَّ المثليَّةَ من الغيب الخفيِّ؛ لأنَّه لا يعلم المماثلة في ذلك إلّا الله[1].

دلالةُ التَّعبيرِ بنفي المحبَّة في قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

اللهُ لا يرضى عن الظّالمين، ولا يوفِّقهم، ويتوعَّدُهم بالعقاب

"حَقيقَةُ المَحَبَّةِ - وهيَ مَيْلُ النَّفسِ إلى ما تُؤْثِرُهُ - مُستَحيلَةٌ في حَقِّ اللَّهِ تعالى، ولا واسِطَةَ بَينَ المَحَبَّةِ والبَغضاءِ بالنِّسبَةِ إلى اللَّهِ تَعالى؛ لأنَّهُما مَجازانِ عَن إرادَةِ ثَوابِه، وإرادَةِ عِقابِه، أو عَن مُتَعَلَّقِ الإرادَةِ مِنَ الثَّوابِ والعِقابِ، وذَلِكَ بِخلافِ مَحَبَّةِ الإنسانِ وبُغضِه، فَإنَّ بَينَهُما واسِطَةً، وهيَ عَدَمُهُما؛ فَلِذَلِكَ لا يَرِدُ عَلى نَفْيِ مَحَبَّةِ اللَّهِ تعالى أن يُقالَ: لا يَلْزَمُ مِن نَفيِ المَحَبَّةِ وُجودُ البُغْضِ، بَل ذَلِكَ لازِمٌ لِما بَيَّنّاهُ مِن عَدَمِ الواسِطَةِ بَينَهُما في حَقِّهِ تَعالى"[2]، أي: المحبَّةُ من الله ليست عاطفة، بل هي تشريفٌ وتكريمٌ وتأييد، فنفيُ المحبَّة فيه ردعٌ للظّالم، وتحذيرٌ من الظُّلم، وتوعُّدٌ ضمنيٌّ بالعقاب، ويقتضي الذَّمَّ الدّالَّ على تحريم الظُّلم، فاللهُ تعالى لا يُقِرُّ الظّالمين، ولا يرضى عنهم، ولا يوفِّقهم، ولا يُعينهم على ظلمهم، والظّالم بمَحلٍّ من غضبِ الله عليه، ولو عبَّر بالبُغض، فقال: (إنَّه يبغض الظّالمين)؛ لكان التَّركيزُ على شدَّة العقاب.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 337.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/ 242.

معنى (اللّام) ودلالتُها في: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

كلُّ ظالمٍ يدخلُ في زمـرةِ مَـن لا يحبُّه الله

لامُ التَّعريف في قوله تعالى: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ جنسيَّةٌ استغراقيَّةٌ تفيدُ العموم؛ لتشملَ كلَّ ظالمٍ متجاوزٍ للحدِّ، فهذا النَّفيُ يشملُ كلَّ ظالمٍ بغَضِّ النَّظر عن درجةِ ظُلمِهِ؛ لأنَّ الظُّلمَ منافٍ لصفات الله في العدل والحكمة، فلا يمكن أن يحظى برضاه، وهنا في الآية يشملُ مَن بدأ بالظُّلم، واعتدى أوَّلًا، ويشملُ أيضًا المتجاوزين الحَدَّ في الانتقام؛ لأنَّه تَعْسُر رعايةُ طريقِ المماثلة، وقلَّما تخلو عن الاعتداء والتَّجاوز، لا سيَّما في حال الحرب والتهاب الحميَّة، فيكون دخولًا في زمرةِ من لا يُحبُّه الله تعالى[1].

سرُّ التَّعبيرِ بالظّالمين بصيغة اسم الفاعل دونَ المعتدين:

نفيُ محبَّةِ الله تشملُ مَنِ ابتدأ الإســاءة ومـن تـجـاوز المثـلَ في المعاقبة عليها

عبَّر البيانُ القرآنيُّ بلفظ ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ دون المعتدين، فلم يقل: (إنَّه لا يحبُّ المعتدين)؛ لأنَّ الظُّلم أعمُّ من الاعتداء؛ إذِ الظُّلمُ وضْعُ الشَّيءِ في غير موضعه تعدِّيًا، وهو تجاوزٌ عن المستحقِّ بمنعِه وانتقاصه[2]، فالظُّلمُ: هو كلُّ تعدٍّ على الحقوق سواءٌ كان صغيرًا أم كبيرًا، بينما الاعتداءُ تجاوزُ ما ينبغي أن يُقتَصر عليه، وهو الظُّلمُ الصُّراح[3]، فكان استعمالُ نفي محبَّة الظّالمين هنا أنسبَ، أي: إنَّ الله لا يحبُّ الظّالمين البادئينَ بالسَّيِّئةِ، ولا المُتعدِّينَ في الانتقام، وفي هذا تحذيرٌ من ارتكاب أيِّ ظُلم يمكن أن يقع، والتَّرغيبِ في تحرِّي العدل، وعبَّر باسم الفاعل ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ - وهو من أهمِّ الأسماء الصَّرفيَّة في اللُّغة العربيَّة - دون الفعل، فلم يقل: (إنَّه لا يحبُّ الَّذين ظلموا)؛ للدَّلالة على الثُّبوت والدَّوام، فظُلْمُهم غيرُ

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 607، والقرطبيّ، الجامع في أحكام القرآن: 16/ 41، والآلوسيّ، روح المعاني: 13/ 48.

(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (ظلم).

(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن فارس، مجمل اللّغة: (دعو).

محدَّد بزمن، بل هو ثابتٌ ملازمٌ لهم؛ فبيَّن سبحانه أنَّه لا يحبُّ الثّابتين على ظلمهم، المُداومين عليه، ولو عبَّر بالفعل (ظلموا)؛ لَما دلَّ على هذه المعاني؛ إذ إنَّه يدلُّ على وقوعِ الحَدَث قبلَ زمانِ المتكلِّم، أو حدوثِه مطلقًا.

بلاغةُ توالي المؤكِّدات في قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

المبالغةُ في تأكيدِ انتفاء مَحبَّةِ اللهِ للظّالمين للتَّنفير من الظُّلم

أكَّد ﷻ قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بعدَّة مؤكِّدات، التَّوكيدُ بـ(إنَّ) الَّتي تُفيدُ توكيدَ الخبرِ، وهو عدمُ محبَّة الله للظّالمين، والتَّأكيدُ بالجملةِ الاسميَّة، الَّتي تَدلُّ على الثَّباتِ وقوَّةِ الحُكْمِ وبَقائِه، وهي كالتَّعليل لِما قبلها، وتحملُ التَّحذيرَ من الظُّلم، وكذلك التَّوكيدُ باسم الفاعل ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، بما يُعطي للمعنى مزيدًا من المبالغة والثُّبوت والدَّوام والاستمرار، لا مجرَّدِ الحدوثِ والتَّجدُّد، وكلُّ هذه المُؤكِّداتِ مجتمعةً أفادت المبالغةَ في تأكيد انتفاء مَحبَّةِ اللهِ للظُّلم والظّالمين؛ وجاء ذلك تنفيرًا من الظُّلم وتحذيرًا منه ومن عواقبه.

بلاغةُ التَّذييل بجملة: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

تنبيهٌ للمنتصر بعدمِ استيفاء الزّيادة من الظّالم وأن يلتزمَ بالعدل

التَّذييلُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ من نوعِ التَّذييل العامِّ الَّذي يجري مجرى المثل، وغرضُه أمران، **الأوَّل:** توكيدُ فقدانِ الظّالمين الباغين على النّاس محبَّة الله ﷻ، وتوكيدُ محبَّتِه للمؤمنين المُقسطين، المُنضبطين بما وجَّه اللهُ إليه من العفو والصَّفح واحتسابِ الأجر على الله، وفقَ مفهوم المخالفة، **والثّاني:** التَّعليلُ لِما سبق؛ إمّا لِكلامٍ مَحذوفٍ، وهو: فيَأجُر اللهُ الَّذين عَفَوا، ويَنتصِرُ لهم على الباغينَ؛ لأنَّه لا يحبُّ الظّالمين، أو تعليل لمفهوم قولِه: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثۡلُهَاۖ﴾، كما أنَّ في التَّذييل تنبيهًا على أنَّ المجنيَّ عليه لا يجوزُ له استيفاءُ الزّيادة من الظّالم؛ لأنَّ الظّالم فيما وراء ظلمِه معصوم، والانتصارُ لا يكاد يؤمَنُ فيه تجاوزُ التَّسوية والتَّعدّي، خصوصًا في حالِ

الحرب والتهاب الحميَّة، فربَّما صار المظلوم عند الإقدام على استيفاء القصاص ظالمًا[1].

❁ الفُروقُ المُعجَمِيَّةُ:

الجزاء والعقاب:

الجزاءُ أعمُّ من العقاب، فيكون الجزاءُ ثوابًا، ويكون عقابًا، كما أنَّ الجزاء يُشير إلى العدلِ في العقوبة[2]، والجزاءُ هو ما فيه الكفاية من المقابلة إن خيرًا؛ فخيرٌ، وإن شرًّا؛ فَشَرٌّ، أي: يكون منفعةً، ويكون مضرَّةً، كالجزاء على الشَّرِّ[3]، بينما العقاب يختصُّ بالعذابِ[4]، وعاقبَه على ذنبه: جزاه سوءًا بما صنع[5]، ولا يشير إلى العدل في المعاقبة[6]، ومن هنا كان استعمال لفظِ الجزاء أنسبَ؛ لكونِهِ أعمَّ من العقاب؛ إذ يشملُ الثَّوابَ والعقاب، فيدلُّ بذلك على مقابلةِ السَّيِّئة بمثلها، وهذا هو مبدأ العدل، كما يتركُ المجالَ للعفو، فلا يحصرُ المعنى في العقاب بمثل السَّيِّئة.

الجـزاءُ يشملُ الـثَّـوابَ والـعـقـابَ، فـيُـشـيرُ إلى الـعـدلِ وإلى العفو

الأجْر والثَّواب:

الأجرُ: ما يعودُ من ثوابِ العمل، دنيويًّا أو أُخرويًّا[7]، وهو العِوَض المَأخوذ في العقد على المنافِع[8]، فهو عِوَض العمل والانتفاع[9]، وأصله الكِراءُ على العمل[10]، بينما الثَّوابُ: ما يرجعُ إلى الإنسان من جزاءِ أعماله، خيرًا كان أم شرًّا[11]، أي: ما يَرجعُ على المُحسِنِ من إحسانه،

الأجـرُ لا يكونُ إلّا بالنَّفعِ دون الضَّررِ، ويكون عوضًا عن عمل

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 607.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جزي).
(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 301، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ، وابن منظور، لسان العرب: (جزي).
(4) الرّاغب، المفردات: (عقب).
(5) أحمد مختار عمر، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: (عقب).
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عقب).
(7) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (أجر)، والفيروزابادي، بصائر ذوي التّمييز: 2/ 131.
(8) ابن الجوزيّ، نزهة الأعين النّواظر، ص: 112.
(9) أحمد مختار عمر، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: (أجر).
(10) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أجر).
(11) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، والرّاغب، المفردات: (ثوب).

وعلى المسيءِ من إساءته[1]؛ إذ أصلُ الثَّواب هو "العودُ والرُّجوعُ"[2]، فالفرقُ بين الأجرِ والثَّواب: هو أنَّ الأجرَ أخصُّ من الثَّواب من جهة أنَّه لا يكونُ إلّا بالخير، أي: في النَّفعِ دون الضُّرِّ، ويمكن أن يكون على الحسنات، كما يمكن أنْ يكون عن طريقِ المعاوضة بالانتفاع، بينما الثَّوابُ يكون بالخير وبالشَّرِّ، إلّا أنَّه بالخيرِ أخصُّ[3]، فاستعمالُ لفظِ الأجر أنسبُ مع السّياق الَّذي يتحدَّث على أجر من يعفو، ويُصْلِح.

(1) الهرويّ، الغريبين في القرآن والحديث: 1/ 299.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ثوب).
(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 237، والرّاغب، المفردات: (أجر).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والخمسون،
سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 53 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-644-66-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 53 : المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-644-66-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4811073 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"